

إصلاح مناهج التعليم والعملية التربوية كسبيل لمحاربة التطرف والإرهاب: واقع حال المجتمع اللبناني من زاوية مساهمة الطوائف الدينية في العملية التربوية

د. علي خليفة¹

الجامعة اللبنانية-كلية التربية

السيدات والسادة، بداية يطيب لي ان اشكر مركز القدس للدراسات على اقامة هذه الندوة كما يسرني ويشرفني ان اكون بينكم اليوم لأقدم واقع حال المجتمع اللبناني الذي اتى منه وحيث تساهم الطوائف الدينية في العملية التربوية بشكل واسع؛ فما اثر ذلك في ضوء تحديات التكفير وتنامي الأصولية الدينية؟ على سبيل الإستهلال، ومن ضمن مبحث ندوتنا، لا بدّ من الإنطلاق من الحديث عن المناهج والعملية التربوية بموازاة التطرق إلى نظام التعليم واتساقه بالنظام السياسي وأجهزة الدولة الإيديولوجية. فالعلاقة عضوية بين جميع هذه الأقطاب ولا يمكن عزلها بعضها عن بعض. فالنظام السياسي يسعى، بواسطة مناهج التعليم، إلى إعادة إنتاج الظروف المادية والإيديولوجية التي تؤمن بقاءه واستمراره (دوركهايم). وعليه، "يعكس واضعو المناهج عادةً توقعات النظام السياسي، سواء أكان النظام ديمقراطياً أو ثيوقراطياً وذلك بواسطة ما يقدمونه من أهداف ومحتوى وطرائق تدريس ونشاطات صفية أو لاصفية، ذات علاقة قريبة او بعيدة بالأطروحة الدينية، إضافةً إلى التركيز على القيم والمواقف المطلوبة مع تصويرها بأنها الأفضل" (فريحة).

يقع كل هذا في صلب عمل أجهزة الدولة الأيديولوجية ومنها المؤسسات الدينية والمدارس. (لويس التوسير)

هذا هو الفضاء العام لمباحث ندوتنا، حيث مع العلم باتساق النظام التربوي بالنظام السياسي وبأجهزة الدولة الإيديولوجية سيتم التركيز تحديداً على المناهج والعملية التربوية على ضوء تحديات التكفير والأصولية الدينية. ماذا لدينا في لبنان حيال هذا الواقع؟

¹د. علي خليفة، أستاذ التربية على المواطنة والإحصاء التحليلي في كلية التربية في الجامعة اللبنانية، مستشار البرامج البحثية في مركز الأونيسكو لعلوم الإنسان بيلوس-لبنان. دكتور في علوم التربية من جامعة جنيف - سويسرا. لديه العديد من الكتب المنشورة ومنها: أبناء الطوائف، إشكالية التعليم الديني (2007)، وطن بلا مواطنين (2009)، كيف نترى على المواطنة؟ (2014)؛ فضلاً عن العديد من الدراسات والأبحاث، ومنها: المواطنة ومسارات الدولة في المجلة العربية للعلوم السياسية (2013) ومؤشر فعالية التربية المواطنة في المناهج في مجلة الحياة النيابية (2014)...

نظرة بادية ذي بدء إلى النظام السياسي وتأثيره على تحديد معالم النظام التربوي: في لبنان الدولة مبنية على ائتلاف الطوائف الدينية كجماعات اجتماعية لها حقوق منصوص عنها في الدستور وتقاسم الحصص في ما بينها على قاعدة الكوتا (ضمن ما يُعرف بالنظام الديمقراطي التوافقي). ومنذ العهد العثماني (1900_1919) مرورا بفترة الانتداب (1920_1943) وعلان دولة لبنان الكبير، والدستور عام 1926م، ومرحلة ما بعد الاستقلال (1943)، لم تكتمل الرؤية الموحدة الى الهوية الوطنية، مما أثر على النظام التربوي الذي ترك أمر تحديد الهوية الوطنية للطوائف والأديان، كل بحسب أهوائه وآرائه واتجاهاته، في المؤسسات التابعة لهذه الطوائف ومن بين هذه المؤسسات المدارس الخاصة التي تتميز في حصة التعليم الديني الذي تقدّمه وفق رؤيتها الخاصة وقناعات المجموعة التي تمثلها وبموجب برنامج للنشاطات الصفية واللاصفية، وصولاً إلى دخول هذا التعليم الديني حتى إلى المدارس الرسمية بحسب المناطق اللبنانية وغلبة اللون الطائفي في كلّ منها وبمعزل عن قرار صريح من الجهات الرسمية في وزارة التربية والتعليم العالي يجيز أو يحجب ذلك وبغياب أية إشارة إلى حيز التعليم الديني في مناهج التعليم العام (1997). وتتفاوت النظرة إلى التعليم الديني بين من يعتبره من صلب البرنامج وذا أهمية تربوية وبين من لا يرى ضرورة لوجوده في المدرسة.

والتعليم الديني في لبنان، شأنه شأن النظام التربوي والنظام السياسي، منذ عهد الدولة العثمانية، كان شأناً تتولاه الطوائف الدينية. ويتولى مهمة التعليم رجال الدين أي المشايخ عند المسلمين، والكهنة والعلمانيين عند المسيحيين بالإضافة الى الارساليات والمبشرين الأجانب.

وفي عهد الإنتداب الفرنسي، سعت فرنسا الى تشجيع التعليم الخاص الأهلي والأجنبي بعامة مع نزعة واضحة لتطيف التعليم وتكريس الإنقسام الطائفي إجتماعيا عبر تقليص عدد المدارس الرسمية مقابل إزدياد عدد المدارس الخاصة التابعة للطوائف والإرساليات.

وفي زمن الدولة اللبنانية المستقلة، ساد عهد الطوائف الساعية، كل منها، الى تأكيد حقها في الوجود وابرار خصوصيتها من خلال بناء وتقوية مؤسساتها الطائفية واهمها المدارس.

وما برح هذا الحق مكرساً في الدستور اللبناني الذي يعطي الطوائف الدينية حريات هي بمثابة حقوق بإنشاء مدارسها الخاصة، لا سيما المادة 10 منه². إن تشريع تعدد الكيانات الطائفية داخل الدولة ينطلق من اعتبار أن الاختلاف يشكل جزءاً أساسياً من مكونات شخصية الفرد وهوية الطائفة الدينية، بحيث تصبح أساساً في شخصياتنا. والإعتراف بالتعددية هذه ومن هذه الزاوية يفرض إقامة الجسور بين مكونات المجتمع المتعددة. وهي جسور لا يستطيع أي مجتمع متعدد أن يعيش وأن يزدهر من دونها. (السماك).

² نص المادة 10:

التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو ينافي الآداب أو يتعزّض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب ولا يمكن أن تُمس حقوق الطوائف من جهة إقامة مدارسها الخاصة، عاى أن تسير في ذلك وفقاً للأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية.

بيد أن تشريع تعدّد الكيانات الطائفية في إطار الدولة يطرح إشكالية تناول المصلحة العامة في المجتمع التعددي وإشكالية بناء الثقافة المواطنة الواحدة في ظلّ تنافس الثقافات الطائفية ومصالح الطوائف. ووفق إحصاءات المركز التربوي للبحوث والإنماء (2014)، هناك 79% من الطلاب في لبنان يرتادون المدارس الخاصة التي أنشأتها أو تديرها الطوائف الدينية؛ وهذه النسبة من أعلى النسب في العالم. وفي حين تأخذ أنظمة العيش المشترك مكانة ذات أولوية في المناهج التربوية الجديدة، فنقرأ في مقدمتها مثلاً عن "تثبيت الإنتماء وترسيخ الوحدة الوطنية بالتوازي مع الإنفتاح الروحي والثقافي"؛ نجد بالمقابل أن واقع التعليم في المدارس وحيّز التعليم الديني فيها يترك انطباعاً بأنّ التربية في لبنان تعيد إنتاج **الإنقسامات الدينية وتأخذ منحاً متشددة في النزعة إلى الأصولية؟**

المشكلة تكمن بالتحديد في لبنان على مستوى التعاطي مع مسألة التعليم الديني في المدارس الخاصة الإسلامية والمسيحية مع كل ما يترتب عنها من تبعات وما يؤخذ إزاءها من مواقف مؤيدة أو رافضة في ظلّ ما تشهده عموم المدارس من تفلّت في إقرار أو عدم إقرار حصص للتعليم الديني ومحتواه ومدّته ووسائل تعليمه المتبعة.

ولطالما كان موضوع التعليم الديني في المدارس مدعاة نقاشات وخلافات في وجهات النظر ويستدعي التطرق له من زاوية ما يثيره الأمر من انعكاس على تكوين شعور الإنتماء الجماعي لدى اللبنانيين وتشكل صورة الآخر في ذهنهم، فهل تكون المدارس الطائفية بهذا الاستقطاب الكبير لعدد التلامذة وحصص التعليم الديني بهذا التفلّت الكبير في تحديد محتواها ووسائل التعليم المتبعة فيها بيئاتٍ خصبةً لتشكل صور نمطية منغلقة على الهويات الدينية الإقصائية والمشوّهة للنظرة للآخر المختلف؟

أشرنا في دراسة أجريناها عام 2011 بالتعاون مع Friedrich Ebert Stiftung تحت عنوان مدارس الطوائف وابتاء الوطن إلى إشكالية ارتباط التربية في المدارس بالدين وما ينجم عنها من فشل في بناء الانتماء الوطني على حساب تغذية الشعور الطائفي لدى التلامذة. وكانت دراسة ميدانية شملت عينة إحصائية تمثيلية من 22 مدرسة ثانوية لبنانية. تبين نتائج الدراسة أن مشاعر الإنتماء دون الوطنية هي التي تتصدّر القائمة في المدارس الطائفية. أما بشأن عناصر الثقافة المواطنة، فأنتت النتائج لتعبّر عن تفاوت كبير بين التلاميذ في النظرة مثلاً إلى ما يعتبرونه عيداً وطنياً أم لا؛ وفي منظوماتهم القيمية والتزامهم الاجتماعي. وكنا قد أشرنا بشكل محدد في كتابنا أبناء الطوائف: إشكالية التعليم الديني (2007) إلى مدى تأثير التعليم الديني بحالته الراهنة في أبنائنا التلامذة، تحديداً من زاوية دفعهم إلى التشرذم والإنغلاق وخلق المزيد من التفاوت والاختلاف.

ودرسنا عن قرب مؤسسات التعليم الديني وعملها لمعرفة بالتحديد ماذا يحصل خلال حصص التعليم الديني وما هي القيم المتناقلة إلى أولادنا وفي أيّ إطار تنمو.

فغالبًا ما يتم خلال الحصّة الدنيّة الأسبوعيّة فرز الطلاب حسب طائفتهم. فيطلب رجل الدين المسيحي مثلاً من التلاميذ المسلمين أن يغادروا الصّف أو يطلب رجل الدين المسلم من التلاميذ المسيحيين أن يخرجوا. حين يكون التلاميذ مجموعين في ذات الصّف ويتابعون ذات الدروس إلا في ساعات التعليم الديني.. فيتربّي التلاميذ في جوّ الإختلاف، رغم أنّ المدرسة لا تشكّل الإطار الإجتماعي الوحيد للتمييز الطائفي في بلد كلبنان مزقته الحروب الطائفية أكثر من مرّة؟

ولا تقتصر مساهمة الدين في المدارس الطائفية على الحصّة الأسبوعيّة بل يشمل أنواع الصلوات والأدعية وتمتدّ مساهمة الدين في المدارس الطائفية بشكلٍ غير مباشر إلى الأنشطة خارج الدوام المدرسي أو خارج الدوام اليومي. فقد درجت المدارس المسيحية على تنظيم الرحلات ذات الطابع الديني وإقامة المخيمات الصيفية المحصورة بالتلاميذ المسيحيين. وتقوم بعض المدارس الإسلامية باحتفالات دينية كذكرى عاشوراء، فتدعو التلاميذ لحضور مهرجانات في الساحات العامة للإستماع لخطبٍ سياسيّة وإيدولوجيّة.

بعض رجال الدين المسيحيين يدافعون عن التربية على الإختلاف.

ونلاحظ أنّ بعض المدارس الدينية في لبنان لا تقبل طلبات التوظيف لأساتذة ينتمون إلى دينٍ آخر. فيسود فيها إظهار الرموز الدينية بشكلٍ كثيف في مؤسّسات التعليم الديني. ففي المدارس المسيحية، يحمل الطلاب والأساتذة إشارة الصليب باستمرار وأكثر من السابق بكثير. وفي المدارس الإسلامية، يُفرض على الطالبات إرتداء الحجاب وعدم نزعها في حرم المدرسة. وتفرض بعض المدارس لباساً موحّداً على طلابها والعاملين فيها. وبعض المعلمات يتحجبن كشرط للتوظيف ثم ينزعن الحجاب بعد الخروج من المدرسة.

إشكالية بعض النشاطات أثناء حصص التعليم الديني (هل عرضها؟... بحسب الوقت المتبقي)

بين النشاطات المقترحة خلال ساعات التعليم الديني المسيحي، نعرض في ما يلي مقتطفات من كتاب التربية الدينية في إحدى المدارس المسيحية التابعة لإحدى الرهبنيات.

في القسم الأوّل من النشاط، يُطلب من التلاميذ ملأ بطاقةٍ شخصيّة كبطاقة الهوية ولكن بإبدال الصورة الفردية بصورة المعمودية وبكتابة إسم العرّاب والعرّابة بعد الإسم والعائلة، وبإضافة مكان الرعية والأبرشية بدل مكان السّكن. ومثلما تنتهي بطاقة الهوية التي تصدرها الدولة اللبنانية بعبارة: " لبناني منذ أكثر من عشر سنوات"، تنتهي البطاقة الشخصية التي تقترحها المدارس الدينية المسيحية بالجملة التي قالها الكاهن عند التعميد وبعبارة: " هكذا أنتمي إلى عائلة المسيح، إلى شعب الله."

وفي القسم الثاني من النشاط، يُشاهد التلاميذ خريطة لبنان ويُطلب إليهم وضع اسم بلدتهم على الخارطة واسم الكنيسة التي تعمّدوا فيها وموقعها واسم الأبرشية التي ينتمون إليها.

تُبرز هذه النشاطات، في المدارس المسيحية، قوّة الإنتماء الديني كأساس للإنتماء الوطني. فيتعلّم التلاميذ أن ينتموا للبنان عبر هويّتهم المسيحية. هذه النشاطات تعيد طرح الأسئلة حول ظاهرة التعصّب في المدارس، لا سيّما التعصّب لدى التلاميذ المسلمين الذين يتّمون دراستهم أو قسمًا منها في المدارس المسيحية. عندما ينمو وعي الطالب في ظل هذا الجو القائم على ثقافة الإختلاف، قد يشعر الطالب إزاء هذا الوضع بالإستفزاز وبضرورة المحافظة على هويّته المختلفة التي يتّم تجاهلها عمدًا ويخاف من فقدانها.

ومن بين النشاطات التي تطرح إشكاليات على المستوى التربوي، نعرض في ما يلي مقتطفات من حصّة التربية الدينية الإسلامية في إحدى المدارس الرسمية. " تبدأ الحصّة، كما يقول التلاميذ، بالتسمية والحمد. ثمّ يستعين رجل الدين بعبارة من القرآن كمدخل لدرس اليوم. فيقول إنّ أحسنكم عند الله أتقاكم. ويتبيّن أن الحديث سيدور عن التقوى والإيمان والعمل الصالح. ويتابع التلاميذ نقلهم لأحداث الدرس فيصفون كيف ربط رجل الدين كل هذه المآثر والصفات بمخافة الله. وانتقل في ما بعد لإخبارهم عن العذاب الذي يواجهه كل من يحيد عن التقوى والإيمان والعمل الصالح." ويتابع رجل الدين ترهيبه، فينتقل للحديث عن عذاب القبر. ويترافق حديثه مع عرض لصورٍ فظيعة تمثّل عذاب الآخرة، ويجري التعليق عليها. وينهي محدّثنا بالتعليق: "يعلّمونا أن نكره الدين والله".

على سبيل خاتمة

إلغاء التعليم الديني أو منعه من استخدام المدرسة؟

إن مسألة التعليم الديني في لبنان تحتاج الى ضمان الحدّ الكافي من الحرية مع ضبط شروطها وحسن تنظيمها بما لا يتعارض مع النظام العام ومع القوانين المعبّرة عن الإرادة العامة، وبما يخدم مبدأ المواطنة باعتبارها الرابطة الحقوقية والسياسية القائمة عليها، وعلى التماسك الاجتماعي، ووحدة الوطن والدولة والشعب. وذلك عبر جعل التعليم الديني نشاطا لاصفياً، خارج الدوام المدرسي مما يكرس صفته الاختيارية فيتحمّل الأهل مقتضياته، ويكون على حساب وقتهم ووقت ابنائهم، وليس على حساب المنهج وحساب الحق العام.

مقارنة نظامنا التعليمي ومناهجنا مع عدد من الدول العربية: هل ثمة طرح متشابه لمسألة التكفير؟
المقارنة ضرورية اذا علمنا أن بعض الدول لديها مناهج تدفع التلامذة الى تبني التكفير ضد الأديان والمذاهب الأخرى.

تعليم الدين في لبنان لا تنطبق عليه الصفات التكفيرية المطبقة في مدارس الأزهر واليمن مثلاً والتي تدخل في ثنايا تعليم اللغة العربية وهي المرجع الأساسي لتعليم الفن والشعر والرواية. "ثمة ظاهرة لا ادري

ان كانت عربية تدمج تعليم الدين وتعليم اللغة العربية من خلال معلم واحد، وهي مشبعة في المادتين بنص ديني وأحاديث نبوية واجتهادات دينية، تزود المتعلم بإطار شبه تكفيري.

لبنان "يقوم على تنوع ديني منع أي مزج بين مواد تعليم اللغة العربية ومادة تعليم الدين". بيد أن التقلت في التعليم الديني أوصل إلى نمو هويات دينية منغلقة لدى التلامذة في بيئات مدارس الطوائف وبخاصة في حصص التعليم الديني العصرية على الإصلاح حتى الآن والتي بقيت في إطار التربية العقائدية بدل أن تتحول إلى نوع من انواع الثقافة الدينية.

لكن ثمة خشية من نزعة التكفير الخطيرة التي تزداد قوة في محيطنا. "هذه النزاعات الفكرية وانتاجها التكفير لها صدى في مجتمعنا اللبناني، لاسيما من خلال أناس ينقلون هذا الفكر إلى لبنان والعديدون في لبنان ينتقدون ذلك جهاراً كما القوى الحية مثلاً في مصر وتونس والأردن التي تنتقد الفكر التكفيري في محيطنا.

هل زمان الكتاتيب هو ماضي أيامنا الآتية؟

أصول الكتاتيب ترقى إلى أقدم العصور، حيث كانت تهتم بتعليم الناشئة حفظ القرآن ومبادئ القراءة والكتابة والحساب، ولئن كانت الكتاتيب شاهدة في حقبة محمد علي باشا في مصر مثلاً على ازدهار العملية التعليمية وكان من مشاهير خريجها طه حسين، فإن استعادتها اليوم، كما في السعودية وبعض دول الخليج، مظهرٌ غريب يحدّ دور العملية التربوية على التلقين والتعلم يبقى في إطار الحفظ وتنحصر المعارف في ما هو في القرآن.

وتصبح مهارات التفكير التي لطالما رافقت العملية التربوية في الكتاتيب تغيب مهارات التربية الحديثة ويصبح زمان الكتاتيب غير مستعد ان يمضي فالتفكير بمنطلقات إيمانية بحثة يرافق بعض المسلمين بشكلٍ غريب.

وأي إصلاح لمناهجنا وللعملية التربوية يجب ان يأخذ بالحسبان تشكل مهارتين على وجه التحديد: فأما المهارة الأولى فهي التفكير الذاتي وتعني تنمية قدرة التفكير لا بعقل الأهل ولا بعقل الأستاذ ولا بعقل الأقران (ولا بعقل السلف الصالح!). فهي أن يكون المتعلم قادراً على ابتداع الإجابات الخاصة به على الأسئلة التي يواجهها وبعيداً عن منطق الحلية والحرم.

وأما المهارة الثانية فهي الحس النقدي أي قول لا بالتحديد للحقائق المنزلة، لا للحقائق المطلقة، لا للحقائق البعيدة عن الحقائق! وتسعى هذه المهارة لدى المتعلمين إلى تنمية القدرة على الوصول إلى الحقائق بنتيجة اقتناع، لا بنتيجة الطلب منهم التسليم مباشرة بالحقائق.

فأين التربية في الإسلام من تنمية مهارة التفكير الذاتي لدى المتعلمين وفي مجال التعليم الديني حيث لا يتصدر الحس النقدي لدى المتعلمين باقي الكفايات؟ تكمن غربة الإسلام، في زمن التربية الحديثة، في ارتباطه، ولو رمزياً بمهارات زمان الكتاتيب... فلا مجال للتفكير الذاتي ولا للحس النقدي في الإسلام، بدافع المنظومة الإيمانية وطغيانها، فهذه المهارات مثار شبهة، ينهى عنها المشرّعون! ومن ضمن ما يرد في هذا السياق: يقول ابن القيم:

"والشبهة وارد يرد على القلب يحول بينه وبين انكشاف الحق له، فمتى باشر القلب حقيقة العلم لم تؤثر تلك الشبهة فيه، بل يقوى علمه ويقينه بردها ومعرفة بطلانها"
وهذا بالتحديد نقيض التفكير الذاتي والحس النقدي

هل من بدائل مقترحة لمنطلقات الفكر التربوي في الإسلام؟

في تاريخ الفكر الإسلامي، شكّل مذهب الأشاعرة اتجاهاً يمكن البناء عليه في سبيل خدمة مقاصد التربية الحديثة الرامية إلى تعزيز مهارات التفكير الذاتي والحس النقدي، حيث أنهم يعترفون بظنية أخبار الأحاد وكثير منهم لا يوجبون الجزم بها في العقائد لا سيما إن تعارضت مع العقل. وكذلك شكّل مذهب المعتزلة اتجاهاً غنياً بالمقاربة العقلانية في كثير من الأمور، وإعمال الحس النقدي عبر طرح جميع أنواع الأسئلة بلا أي محذور، لا عقائدي ولا فقهي، وهم القائلون، في إطار تحفيز مهارة التفكير الذاتي، إن العقل أساس النقل وإن الانسان مكلف بالعقل كما هو مكلف بالنص وإن الايمان بالعقل والدليل لا بالتصديق بالقلب وحده وهم القائلون، بشكلٍ أولي ويمكن الإنطلاق منه، بحرية الإرادة الإنسانية.

الغريب أن تاريخ الإسلام طمس هذا الفكر ووأده في مهده منذ اللحظة التي اجتمعت سياسة المتوكل مع إطلاق العنان لشيوع الفكر الحنبلي المتشدد.

ثمة اخيراً ضرورة انفتاح التربية في الإسلام على الاختلاف

حيث تعتمد التربية الحديثة على مقارنة مسألة الاختلاف في العديد من أوجهه كمبدأً أساسياً انعقدت عليه فعالية وسائل وآليات التعلّم. ويكون الاختلاف الديني، وفق هذا المنظور، مرادفاً لقابلية تعلم إحدى أهم المهارات الإجتماعية: مهارة العيش معاً. وهي نقيض الأصولية الدينية والتكفير

في هذا الإطار، تشكّل المدارس التابعة للطوائف الدينية، بيئات مصبوغة بصبغة دينية منعزلة وغير قابلة للإختلاط والتنوع كمصدر محفّز للتعلّم، لا سيما في مجال التعليم الديني بشقة العقائدي أو بصيغته الإلزامية. هذه المدارس تنتج في ظروف عملها هذه، طلاباً أقلّ قابلية للتعلم من الاختلاف، وأكثر قابلية للتصادم على قاعدة الخلاف.

الموضوع يحمل طبعًا تفاصيل أكثر في كل من هذه التوصيات ولكن سأنتهي مداخلتي عند هذا الحد
إفساحًا في المجال أمام مداخلات الزملاء راجيًا أن أكون وضعت بختام العرض عن الحالة اللبنانية ما يمكن
من عوامل مساهمة في تطوير المناهج والعملية التربوية في ضوء تحديات التكفير وتنامي التعصب الديني
وبدائل مقترحة لنفض الغبار عن الفكر الديني في الإسلام تحديدًا في العالم العربي ككل.